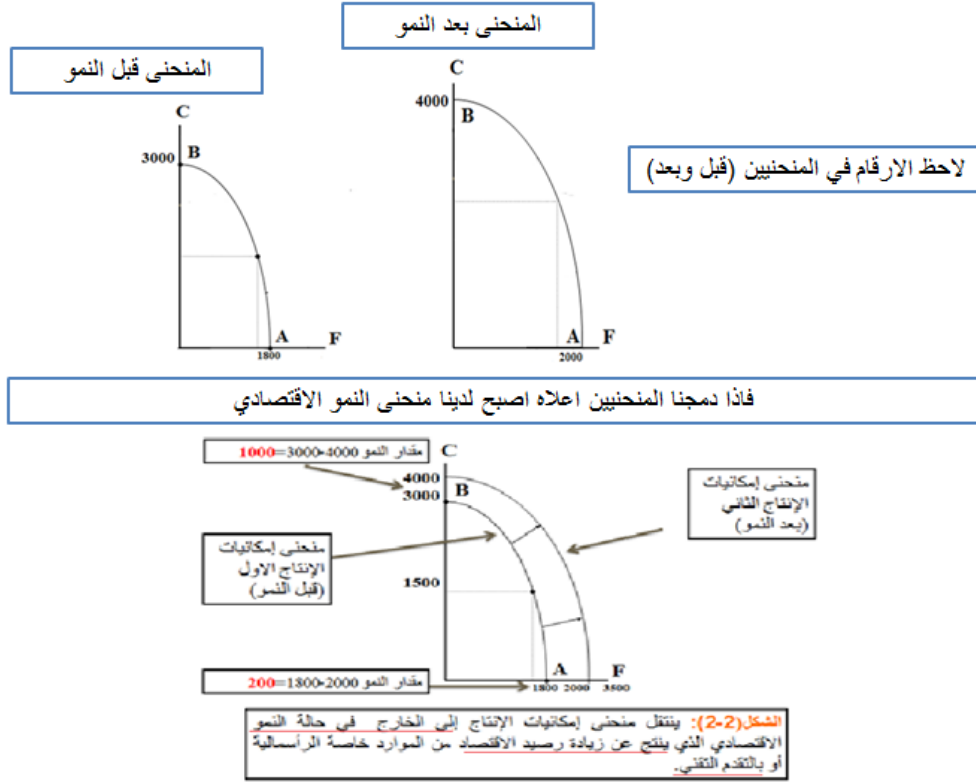
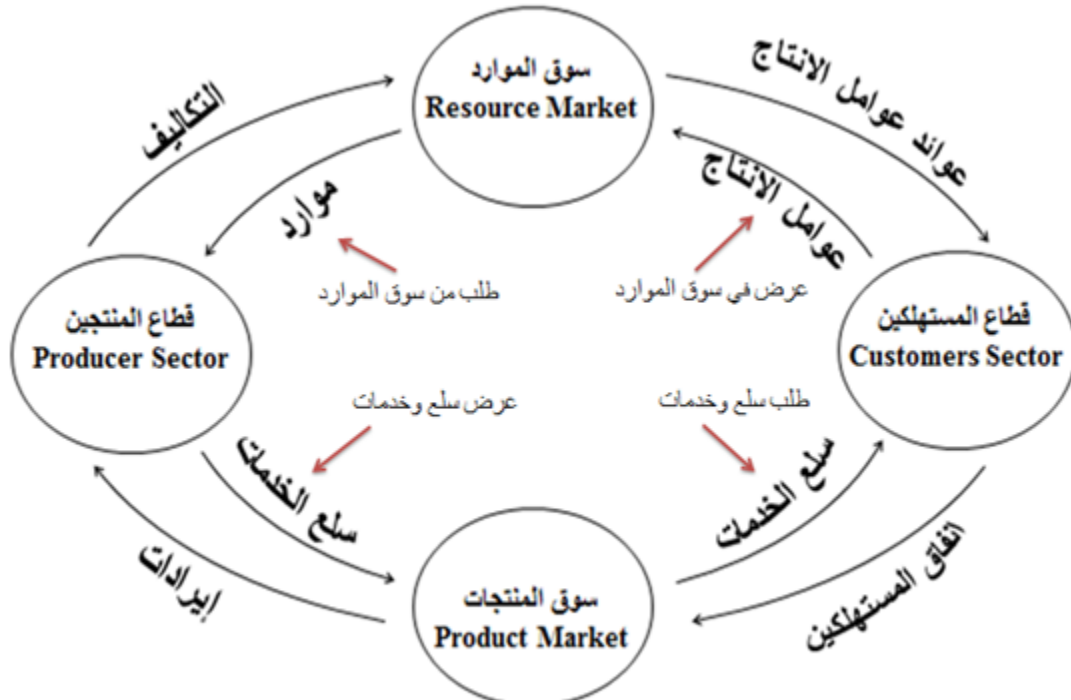


الجزء الأول



يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة



التحقق الدنري للإنتاج والدخل على افتراض ان المستهلكين انفقوا دخلهم بالكامل أي انه لا يوجد لديهم ادخار
الاتفاق الكلي = الدخل الكلي (عوائد عوامل الإنتاج)

السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية :

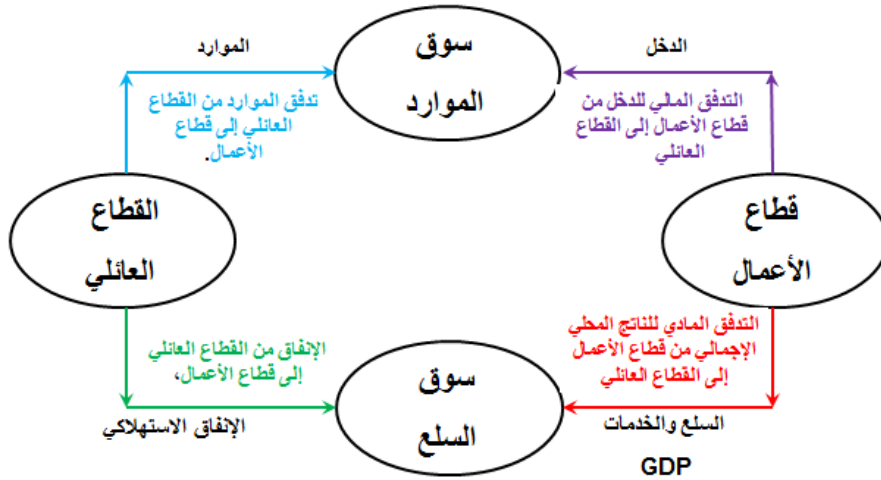
قانون : القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة السلع الوسيطة (الجدول مهم جدا)

مرحلة الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
1 القمح	200	200
2 الطحين	300	100
3 الخبز	400	100
المجموع	900	400

قانون : قيمة السلع الوسيطة = قيمة الإنتاج - القيمة المضافة = 900 - 400 = 500 (قيمة السلع الوسيطة 500)

التدفق الدائري للإنتاج والدخل من منظور الاقتصاد الكلي

النموذج المبسط لاقتصاد مغلق مكون من قطاعين ، القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال ، لا يوجد ادخار للقطاع العائلي:



شروط توازن الاقتصاد الكلي

توازن يعني استقرار وانعدام القوى الدافعة للتغيير

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل (Y) مع الإنفاق الاستهلاكي (C)، (الدخل = Y = الإنفاق C) (Y=C)

الدخل 1000 ريال = الإنفاق 1000 ريال (يتم إنفاق كامل الدخل ولا يوجد ادخار)

إذا افترضنا أن القطاع العائلي يدخر جزء من دخله، فستكون هذه المدخرات متاحة عن طريق البنوك التجارية لقطاع الأعمال لتمويل الاستثمار (I). وهنا يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يكون (الإنفاق C + الاستثمار I = الدخل Y) (Y = C + I).

مكونات الاقتصاد لأي دولة (C, I, G, X, M)

اجمالي الناتج المحلي (GDP) ، الإنفاق الاستهلاكي (C) ، الإنفاق الاستثماري (I) ، الإنفاق الحكومي (G) ، الصادرات (X) ، الواردات (M)

$$Y=C+I+G+X-M$$

الناتج المحلي الاجمالي (GDP) القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة

الانفاق الاستهلاكي (C) المبالغ التي ينفقها المستهلكين لشراء سلع وخدمات (استهلاك الناس)

الانفاق الاستثماري (I) المدخرات التي نجمها في البنوك (يقوم البنك بتمويل الشركات والمصانع مع مدخراتنا)

الانفاق الحكومي (G) المبالغ التي تدفعها الحكومة للحصول على السلع والخدمات

الصادرات (X) مثل البترول نصدده الى الدول الاخرى

الواردات (M) مثل السيارات والأجهزة نستوردها من دول اخرى

للحصول على الناتج المحلي الاجمالي نطبق المعادلة $GDP = C+I+G+X-M$

يبعث يصبح : الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق (C+I+G+X-M) = إجمالي الدخل المحلي.

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي هي:

طريقة الناتج

يتم في طريقة الناتج جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة، ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة.

**** الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] لجميع السلع والخدمات النهائية**

السلعة المنتجة	الكمية	سعر الوحدة	اجمالي الناتج لكل سلعة
قمح	100	500	$50000 = 100 \times 500$
سيارة	90	10000	$900000 = 10000 \times 90$
ثوب	100	150	$15000 = 150 \times 100$
دباب	200	70	$14000 = 70 \times 200$
كمبيوتر	80	160	$12800 = 160 \times 80$
الناتج المحلي الإجمالي			$991800 = 12800 + 14000 + 15000 + 900000 + 50000$

طريقة الدخل نجمع جميع الارقام في عمود الدخل معدا الإعانات الحكومية غير المباشرة ثم نطرح الإعانات الحكومية غير المباشرة

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل		
GDP%	الدخل	بنود الدخل
58.5	4981	دخول العاملين
5.3	449	صافي الفائدة
1.9	163	دخل الإيجارات
9.7	825	أرباح الشركات
6.8	577	دخول المالكين للأعمال الصغيرة
9.5	808	زائد الضرائب غير المباشرة
-2.3	-200	ناقصاً الإعانات غير المباشرة
10.6	908	إهلاكات الأصول الثابتة
100	8511	الناتج المحلي الإجمالي

طريقة الإنفاق تجمع جميع الأرقام في عمود الإنفاق ناقص صافي الصادرات

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (الإنفاق بملايين الدينارات في سنة 2003)		
GDP%	الإنفاق	بنود الإنفاق
68.2	5808	الإنفاق الاستهلاكي +
16.1	1367	الاستثمار الخاص +
17.5	1487	الإنفاق الحكومي +
-1.8	-151	صافي الصادرات -
100	8511	الناتج المحلي الإجمالي =

ناتج محلي GDP = داخل الدولة = عناصر محلية أو أجنبية (مثل الإنتاج داخل السعودية سعوديين وغير سعوديين)

ناتج قومي GNP = عناصر محلية داخل أو خارج الدولة (مثل إنتاج السعوديين فقط في الداخل والخارج)

عوائد الاستثمار الأجنبية (NFI) (الاستثمارات الأجنبية في السعودية)

عوائد الاستثمار السعودية (الاستثمارات السعودية في الخارج)

الناتج القومي الإجمالي (GNP) = إجمالي الناتج المحلي (GDP) + صافي عوائد الاستثمار الأجنبية (NFI)

$$GNP = GDP + NFI$$

يكون

الناتج القومي أكبر من الناتج المحلي إذا كانت عوائد الإنتاج الأجنبية أقل

معادلات الناتج والدخل

الناتج المحلي (GDP) + عوائد الاستثمار الأجنبية (NFI) = الناتج القومي (GNP)

الناتج المحلي (GDP) + (إعانات غير مباشرة - ضرائب غير مباشرة) (NIT) = الدخل الصافي (NDI)

الدخل الصافي - ضرائب على الشركات - أرباح غير موزعة - استقطاعات الضمان + مدفوعات الضمان وتعويضات ومساعدات + فوائد على الدين = الدخل الشخصي

الدخل الشخصي - ضريبة الدخل الشخصي = الدخل المتاح

الناتج القومي الإجمالي - اهلاكات (D) = الناتج الإجمالي الصافي (NNP)

مخفض الناتج المحلي الإجمالي

هو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات. ويعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك،.

مخفض الناتج نضرب الكمية الجديدة في السعر القديم لكل سلعة ثم نجمعها

السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) هي سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية) الاسمي (النقدي)		
	الكمية	السعر	مجموع الإنفاق	الكمية	السعر	مجموع الإنفاق
A	10	30	300	12	35	420
B	5	20	100	6	30	180
			400			600

إذاً : الناتج المحلي الحقيقي هو 480

الرقم القياسي لأسعار المستهلك يستخدم لتحديد الأجور والرواتب، حيث تزيد الأجور بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معادلة الأجر الحقيقي : (لفترض أن الأجر النقدي 10000 و الرقم القياسي 160)

$$100 \times \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} = \text{الأجر الحقيقي}$$

الأجر الحقيقي = الأجر النقدي / الرقم القياسي لأسعار المستهلك $100 \times$

الأجر الحقيقي = $10000 / 160 \times 100 = 6250$ الأجر الحقيقي

• الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

CPI لقياس معدل التضخم . إذا زاد CPI من 120 في سنة 1990 إلى 150 في سنة 2000 يكون معدل التضخم (IR) في سنة 2000 كما يلي :

$$100 \times \frac{\text{CPI}_{2000} - \text{CPI}_{1990}}{\text{CPI}_{1990}} = \text{معدل التضخم (IR)}$$

$$\%25 = 100 \times 0.25 = \frac{30}{120} = \frac{120 - 150}{120} = \text{معدل التضخم (IR)}$$

معدل التضخم في سنة 2000 = %25

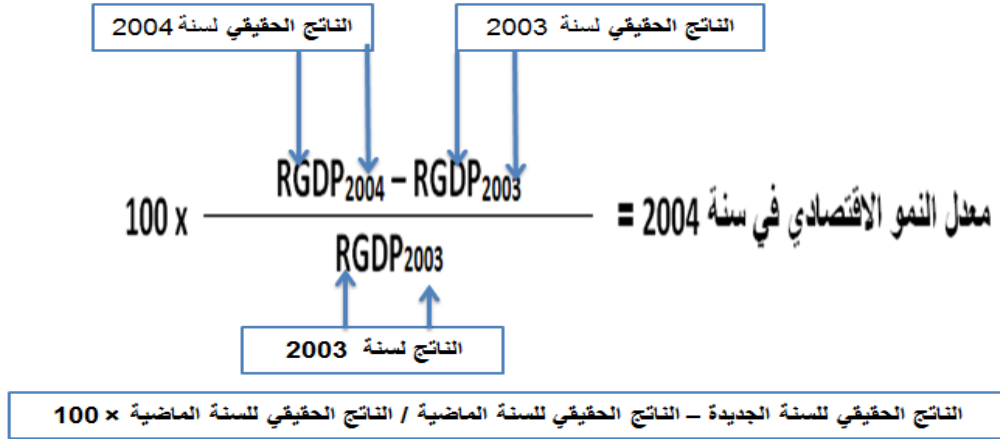
• النمو الاقتصادي

يقاس بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي. ويمكن قياسه باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

الناتج للسنة الجديدة - الناتج للسنة الماضية / الناتج للسنة الماضية x 100

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)



وتستخدم أرقام الناتج الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية باستخدام المعادلة التالية :

$$\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} = \text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد}$$

الناتج المحلي الحقيقي للفرد = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

• معادلات البطالة

الشخص العاطل عن العمل هو القادر على العمل والراغب في العمل ويبحث عن عمل

قوة العمل الفاعلة من عمر أكثر من 16 إلى 65 سنة

عدد السكان - أقل من 16 - أكثر من 65 = عدد السكان في عمر العمل

عدد السكان في عمر العمل - غير المشاركين في القوى العاملة = قوة العمل الفاعلة

قوة العمل الفاعلة - العاملين فعلاً = العاطلين

عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين	
مليون نسمة	
22	1- عدد السكان
10-	2- ناقصاً من هم دون عمر (16) سنة
6-	3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة
6	4- عدد السكان في عمر العمل
1.5-	5- ناقصاً عدد غير المشاركين في القوى العاملة
4.5	6- قوة العمل الفاعلة
3.5-	7- ناقصاً عدد العاملين فعلاً
1.0	8- عدد العاطلين عن العمل*

تطبيق معادلات البطالة حسب بيانات الجدول

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

$$\text{نسبة البطالة} = 100 \times \frac{4.5}{1} = 22.22\%$$

$$\text{نسبة المشاركة في قوة العمل} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

$$\text{نسبة المشاركة في قوة العمل} = 100 \times \frac{6}{4.5} = 75\%$$

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = 100 \times \frac{6}{3.5} = 85.33\%$$

العوامل المحددة للعرض الكلي

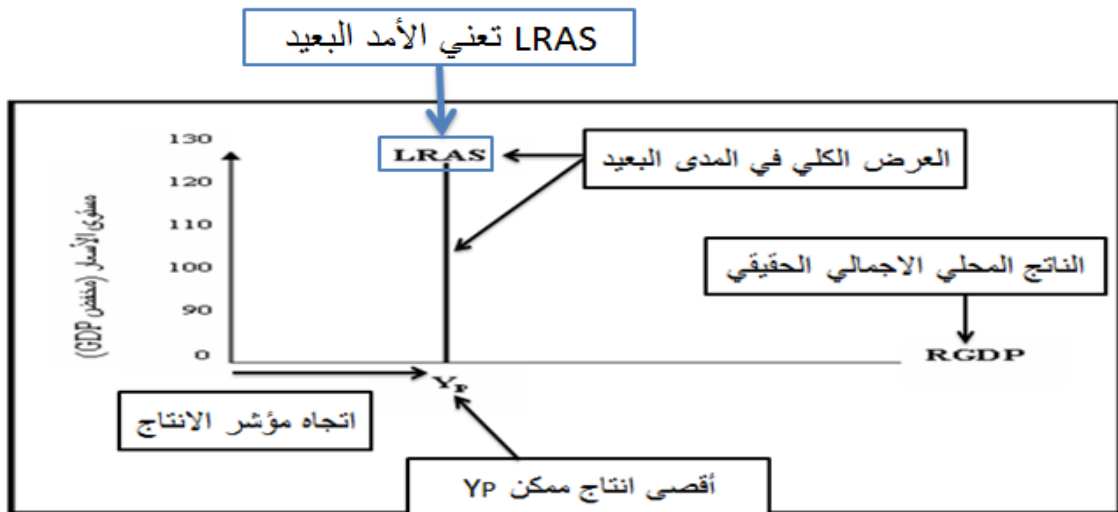
تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاثة التالية:

1- كمية العمل (L) 2- كمية رأس المال (K) 3- المستوى التقني السائد (T)

ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية (F يعني دالة): **(المعادلة مهمة جداً)** $Y = f(L, K, T)$

عند وجود **مستوى تقني ثابت** و **رأس مال محدد** و **عمالة محددة** فيجب استغلالها **الاستغلال الأمثل** للوصول إلى **أقصى إنتاج** ممكن

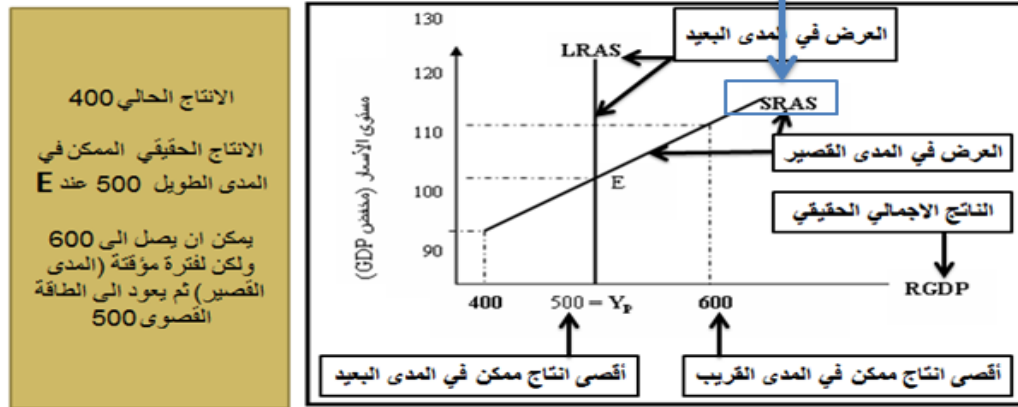
الناتج في المدى البعيد **مستقل عن مستوى الأسعار**، نتيجة لتغير الأسعار والأجور، و الأرباح الحقيقية ثابتة، ويكون معدل البطالة طبيعي.



الشكل (1-5): يوضح منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد كخط عمودي، حيث يتغير الناتج الحقيقي الفعلي مع الناتج الكامن، ويكون الناتج الإجمالي مستقلاً عن مستوى الأسعار، ويتحقق الاستخدام الكامل ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

في المدى القريب، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور

SRAS تعني الأمد القريب (القصير)



الإنتاج الحالي 400
الإنتاج الحقيقي الممكن في المدى الطويل 500 عند E
يمكن أن يصل إلى 600 ولكن لفترة مؤقتة (المدى القصير) ثم يعود إلى الضيقة القصوى 500

الشكل (5-2): يوضح الشكل منحنى العرض الكلي في المدى القريب الذي يحسب العلاقة الموجبة بين مستوى الأسعار والإنتاج المحلي الحقيقي، عند ثبات الأجور النقدية وباقي أسعار عناصر الإنتاج.

قاعدة: أي معادلة يكون فيها التغيير في كذا يعني الجديد ناقص القديم

** قاعدة: الادخار (S) = الدخل (Y) - الاستهلاك (C) وتكتب المعادلة S=Y-C (مثلا راتبك 5000 ومصروفك 4500)

الادخار = 5000 - 4500 = 500 (الادخار 500 ريال)

** قاعدة: الميل الحدي للاستهلاك = التغيير في الإنفاق الاستهلاكي (ΔC) / التغيير في الدخل الحقيقي (ΔY)

لو زاد راتبك 500 ريال وزاد مصروفك 400 (اصبح راتبك 5500 واصبح مصروفك 4900)

التغيير في الاستهلاك (ΔC) = الإنفاق الاستهلاكي الجديد - الإنفاق الاستهلاكي القديم

التغيير في الاستهلاك (ΔC) = 4900 - 4500 = 400

التغيير في الدخل (ΔY) = الدخل الجديد - الدخل القديم

التغيير في الدخل (ΔY) = 5500 - 5000 = 500

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

الميل الحدي للاستهلاك = التغيير في الاستهلاك / التغيير في الدخل = 0.8 = 400 / 500

0.8 = 400 / 500 (الميل الحدي للاستهلاك 0.8)

الميل الحدي للادخار (b) = 1 - الميل الحدي للاستهلاك

الميل الحدي للادخار (b) = 1 - 0.8 = 0.2 (الميل الحدي للادخار (b) = 0.2) لأن 1 = 0.8 + 0.2

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

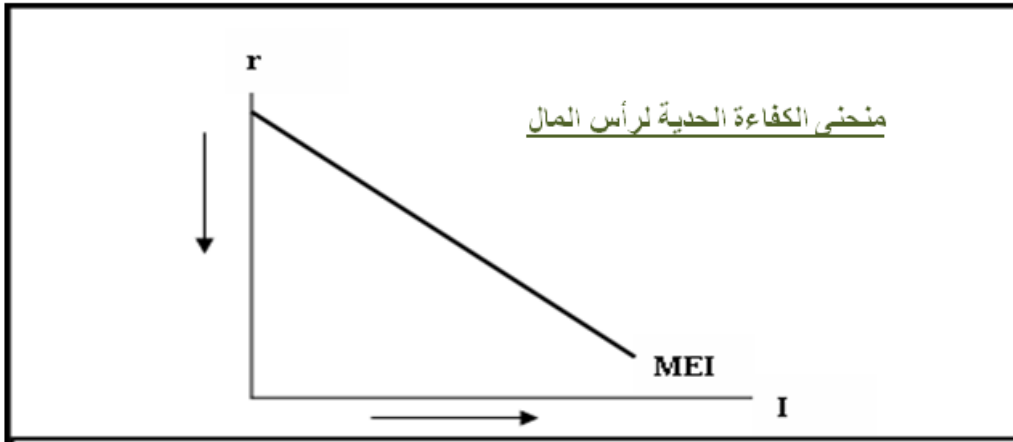
يقيس الميل الحدي للاستهلاك (MPC)، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل:

العلاقة موجبة بين التغير في الدخل و التغير في الاستهلاك, أي أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك

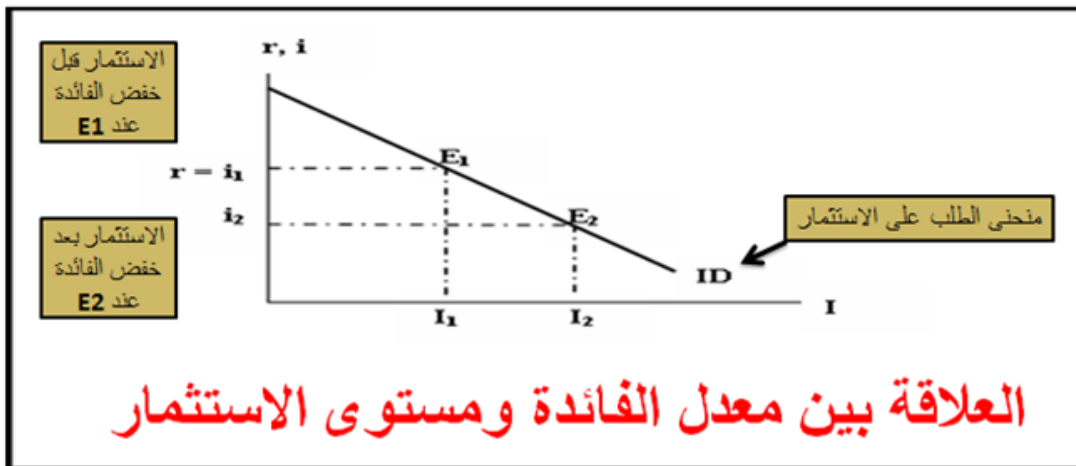
يقيس الميل الحدي للادخار (MPS) التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل: $MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

وتكون المعادلة : الميل الحدي للاستهلاك (MPC) + الميل الحدي للادخار (MPS) = 1

العلاقة موجبة بين التغير في الدخل و التغير في الادخار , أي أنه كلما زاد الدخل زاد الادخار



يتناقص العائد المتوقع بزيادة حجم الاستثمار (يعني عند زيادة حجم الاستثمار فان العائد يتناقص)



** العلاقة عكسية بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار فإذا انخفض معدل الفائدة زاد الطلب على الاستثمار

كلما كانت الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من معدل الفائدة كان الاستثمار مربحاً

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي

** العرض الكلي هو الدخل (لأنك عندما تعرض سلع وخدمات فهذا يعطيك دخل من بيع تلك السلع والخدمات)

** الطلب الكلي هو الإنفاق (لأنك عندما تطلب سلع وخدمات فأنت تنفق لشراء تلك السلع والخدمات)

الاقتصاد المغلق هو الذي ليس له تجارة خارجية (اي ان جميع الانشطة الاقتصادية تتم داخل الدولة (لا يوجد صادرات ولا واردات)

تحديد الدخل التوازني :

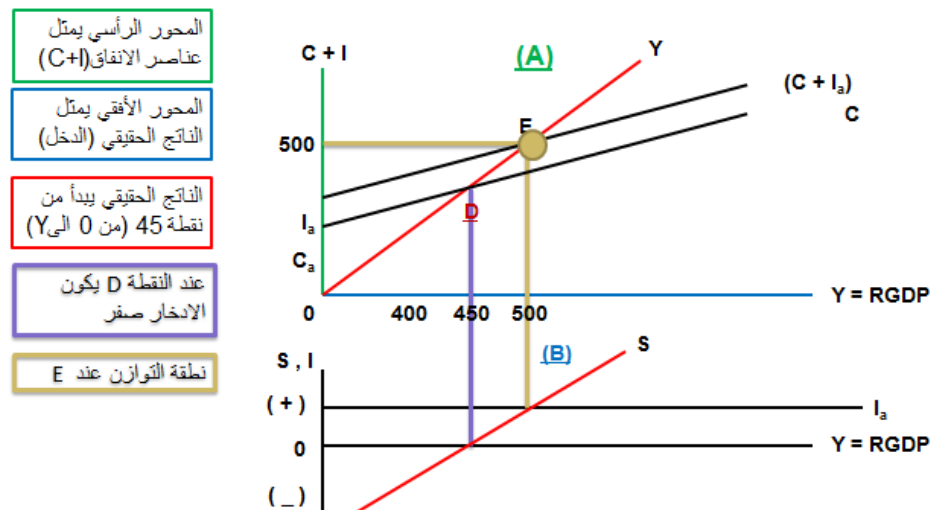
جدول (1-4) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق						
التغير غير المخطط في المخزون	الطلب الكلي	الإنفاق الاستثماري المخطط	الادخار المخطط	الإنفاق الاستهلاكي المخطط	مستوى الاستخدام بالمليون	الدخل
$\Delta Inv.$	$C + I_a$	I_a	S	C	L	Y
-60	460	30	-30	430	2	400
-30	480	30	0	450	2.5	450
0	500	30	30	470	3	500
+30	520	30	60	490	3.5	550
+60	540	30	90	510	4	600
+90	560	30	120	530	4.5	650

يتحقق التوازن عند الدخل C(500) لأنه تحقق شرطين للتوازن

الشرط الأول أنه أصبح الدخل (Y) = الطلب الكلي (C+Ia)

الشرط الثاني أنه أصبح الادخار المخطط (S) = الإنفاق المخطط (Ia)

قبل النقطة C هناك عجز في المخزون , وبعد النقطة C هناك فائض في المخزون



الشكل (1-4) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره 500 عندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A)، ويتعادل عنده الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل.

النقطة (D) في الشكل العلوي تقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار = صفر.

إذا زاد الطلب الكلي انتقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى

• شروطين لتوازن الاقتصاد:

الشرط الأول : تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على النحو التالي :

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

(C) الإنفاق الاستهلاكي ، (I_a) الاستثمار في السلعة a ، (G_a) الإنفاق الحكومي على السلعة a ، (X_a) الصادرات من السلعة a ، (M) الواردات

الشرط الثاني : تعادل مجموع التهربات مع مجموع الحقن : (S + T + M) = (I + G + X)

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين. وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي: (يعني لو جا سؤال عن المعادلة ما هي ؟ الجواب : معادلة توازن الاقتصاد)

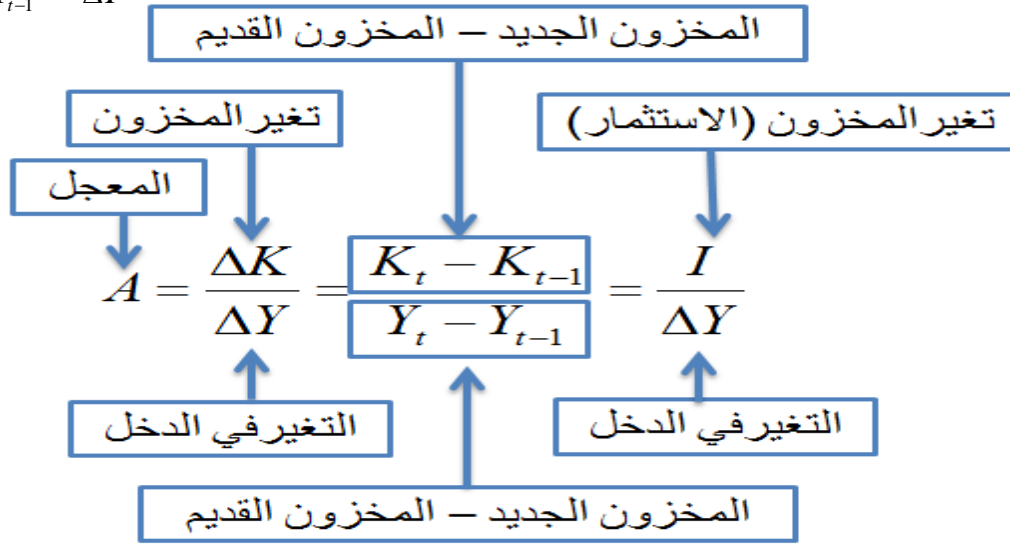
$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1} (C + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

• نظرية المعجل للاستثمار:

تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية

للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال ، قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$



حيث أن (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية. و التغير في هذا المخزون من عام لآخر يقاس مقدار الإنفاق الاستثماري (I) في هذه السنة. و (Y) الناتج المحلي الإجمالي.

المعجل (A) = التغير في المخزون (Δk) / التغير في الناتج المحلي (ΔY)

التغير في المخزون (Δk) = المخزون الجديد - المخزون القديم (أولا نحسب كم تغير المخزون)

التغير في الناتج المحلي (ΔY) = الناتج الجديد - الناتج القديم (ثانيا نحسب كم تغير الناتج)

= الإنفاق الاستثماري (I) / التغير في الدخل (Y) (ثالثا نقسم الإنفاق الاستثماري على التغير في الدخل)

تمارين للجزء الأول

• التمرين الأول:

إذا كان الدخل الكلي Y في إقتصاد يساوي 50 000 ريال ،

و إذا كان الميل الحدي للادخار MPS يساوي 0.35.

المطلوب: باستعمال المعطيات السابقة أوجد كل من :

الميل الحدي للاستهلاك MPC

****قاعدة :** الميل الحدي للاستهلاك (MPC) = 1 - الميل الحدي للادخار (MPS) $MPC = 1 - MPS$

$$MPC = 1 - 0.35 = 0.65$$

أصبح معلوما لدينا أن الميل الحدي للاستهلاك = (0.65)

• قيمة ما يدخره أفراد هذا البلد S من مجموع الدخل الكلي Y

****قاعدة :** قيمة الادخار (S) = الميل الحدي للادخار (MPS) × الدخل الكلي (Y) $S = MPS * Y$

$$S = 0.35 * 50000$$

$$S = 17500$$

أصبح معلوما لدينا أن ما يدخره الأفراد = (17500)

• قيمة ما يستهلكه أفراد هذا البلد C من مجموع الدخل الكلي Y

****قاعدة :** قيمة الاستهلاك (C) = الميل الحدي للاستهلاك (MPC) × الدخل الكلي (Y) $C = MPC * Y$

$$C = 0.65 * 50000$$

$$C = 32500$$

أصبح معلوما لدينا أن ما يستهلكه الأفراد = (32500)

• الميل المتوسط للادخار APS

****قاعدة :** الميل المتوسط للادخار (APS) = قيمة الادخار (S) / الدخل (Y) $APS = S/Y$

$$APS = 17500/50000$$

$$APS = 0.35$$

• الميل المتوسط للاستهلاك APC

****قاعدة :** الميل المتوسط للاستهلاك (APC) = الاستهلاك (C) / الدخل (Y) $APC = C/Y$

$$APC = 32500/50000$$

$$APC = 0.65$$

• التمرين الثاني

يتكون إقتصاد بلد ما من ثلاث قطاعات هي قطاع الصناعة و قطاع الزراعة و قطاع الخدمات ، بحيث قدم كل قطاع مساهمته في الإنتاج الوطني مقيمة بملايين الريالات و ذلك وفقا لمعطيات الجدول التالي :

القطاع	إنتاج القطاع
الصناعة	50 000
الزراعة	70 000
الخدمات	80 000

المطلوب: باستعمالك لمعطيات الجدول السابق، يطلب منك إيجاد مالي:

• قيمة الإنتاج الكلي TP (جمع الانتاج لجميع القطاعات)

$$TP = 50000 + 70000 + 80000 = 200000$$

• نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP (نقسم انتاج كل قطاع على مجموع انتاج القطاعات ثم نضرب في 100)

$$\text{الصناعة} = 200000 / 50000 = 25\%$$

$$\text{الزراعة} = 200000 / 70000 = 35\%$$

$$\text{الخدمات} = 200000 / 80000 = 40\%$$

• القيمة المضافة لكل قطاع إذا علمت أن: (نضرب النسبة في انتاج القطاع المأخوذ منه ثم ننقصه من قيمة القطاع المستهلك)

القطاع الأول إستهلك 25% من قيمة إنتاج القطاع الثاني

$$\text{القيمة المضافة للصناعة} = 50000 - (25\% * 70000) = 32500$$

القطاع الثاني إستهلك 15% من قيمة إنتاج القطاع الثالث

$$\text{القيمة المضافة للزراعة} = 70000 - (15\% * 80000) = 58000$$

القطاع الثالث إستهلك 5% من قيمة إنتاج القطاع الأول

$$\text{القيمة المضافة للخدمات} = 80000 - (5\% * 50000) = 77500$$

• القيمة المضافة الإجمالية (جمع القيمة المضافة لجميع القطاعات)

$$\text{القيمة المضافة الإجمالية} = 77500 + 58000 + 32500 = 168000$$

• الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية (هو مجموع القيمة المضافة لجميع القطاعات)

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية} = 168000$$

• التمرين الثالث

يطلب منك إيجاد ما يلي : (وفقا للمعطيات التالية : (مقيمة بملايين الريالات)

الاستهلاك الخاص C يساوي 120 000

الاستثمار الخاص I يساوي 950 500

الإنفاق الحكومي G يساوي 585 000

الصادرات X تساوي 132000

الواردات M تساوي 180000

المطلوب

• الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الإنفاق الكلي :

الناتج المحلي الإجمالي GDP = الاستهلاك الخاص C + الاستثمار الخاص I + الإنفاق الحكومي G + الصادرات X - الواردات M

$$GDP=C+I+G+(X-M)$$

$$120000 + 950500 + 585000 + 132000 - 180000 = 1607500$$

• نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي

نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP (نقسم انفاق كل قطاع على الناتج المحلي الاجمالي ثم نضرب في 100)

$$\%7.4 = 100 \times 1607500 / 120000 = \text{نسبة الاستهلاك الخاص C من الناتج المحلي الإجمالي Y}$$

$$\%59.2 = 100 \times 1607500 / 950500 = \text{نسبة الاستثمار الخاص I من الناتج المحلي الإجمالي Y}$$

$$\%36.3 = 100 \times 1607500 / 585000 = \text{نسبة الإنفاق الحكومي G من الناتج المحلي الإجمالي Y}$$

$$\%8.2 = 100 \times 1607500 / 132000 = \text{نسبة الصادرات X من الناتج المحلي الإجمالي Y}$$

$$\%-11.1 = 100 \times 1607500 / 180000 = \text{نسبة الواردات M من الناتج المحلي الإجمالي Y}$$

• التمرين الرابع

توفرت لديك المعطيات التالية و المتعلقة باقتصاد بلد ما و المقيمة بملايين الريالات:

دخول العاملين 23 800

صافي الفائدة 12300

دخل الإيجارات 8600

أرباح الشركات 14600

دخول مالكي الأعمال الصغيرة 7500

ضرائب غير مباشرة 6400

إعانات غير المباشرة 7400

إهلاكات الأصول الثابتة 5200

المطلوب

- إيجاد الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الدخل. (نجمع جميع العناصر و ننقص منها الاعانات غير المباشرة) = 71000
- إيجاد نسبة مساهمة كل عنصر في الناتج المحلي الإجمالي GDP (نقسم كل عنصر على مجموع العناصر ثم نضرب في 100)

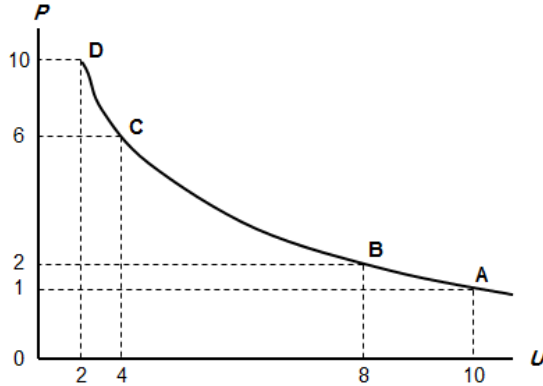
النسبة النسبية %	مساهمة كل عنصر	المبلغ	العنصر	
33.5	$100 \times 71000 / 23800$	23 800	دخول العاملين	
17.5	$100 \times 71000 / 12300$	12300	+ صافي الفائدة	+
12.1	$100 \times 71000 / 8600$	8600	+ دخل الإيجارات	+
20.8	$100 \times 71000 / 14600$	14600	+ أرباح الشركات	+
10.5	$100 \times 71000 / 7500$	7500	+ دخول مالكي الأعمال الصغيرة	+
9	$100 \times 71000 / 6400$	6400	+ ضرائب غير مباشرة	+
-10.4	$100 \times 71000 / 7400$	7400	- إعانات غير المباشرة	-
7.3	$100 \times 71000 / 5200$	5200	+ إهلاكات الأصول الثابتة	+
100	$100 \times 71000 / 12300$	71000	المجموع =	=

الجزء الثاني (الأخير)

• منحنى فيليبس

يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) و معدل التضخم (P)،

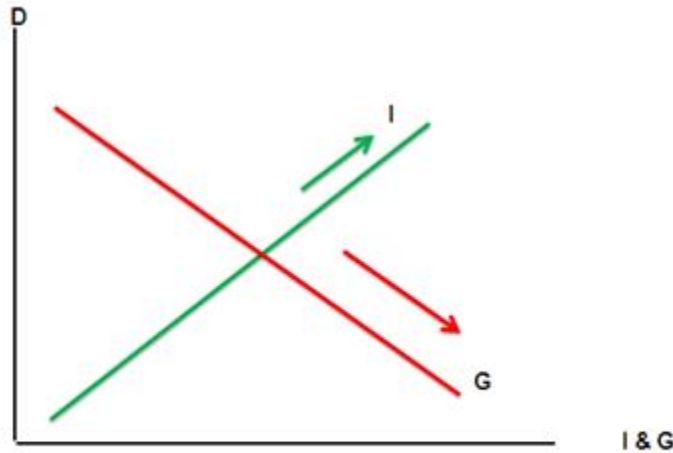
أثبت فيليبس وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم، وهذا ما يتضح في الشكل التالي :



يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

معدل التضخم يكون قليل التأثير بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة
معدل التضخم يكون شديد التأثير بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلاً لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية وزيادة استقلالية البنك المركزي.



يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (G) في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي (I).
ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الاقتصادي (D) وبين استقلالية
السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

• الضرائب

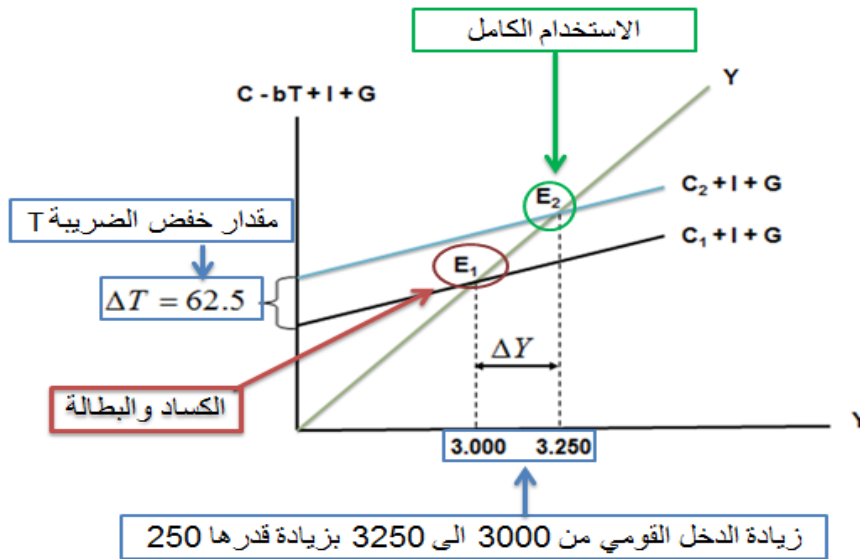
تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية (البتروال) التي تمتلكها الدولة.

إن زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن.

يقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد باستخدام **مضاعف الضريبة الثابتة**، الذي تمثل المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b \left(\frac{1}{1-b} \right)$$

ويوضح الشكل التالي كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.



إذا انخفضت الضريبة الثابتة زاد الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح ،
فينتقل توازن الاقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل ،
و زاد الدخل القومي بمقدار 250 مليون دينار وهي تعادل 4 أضعاف الإنخفاض في الضريبة
الثابتة.

• الإنفاق الحكومي

هو ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

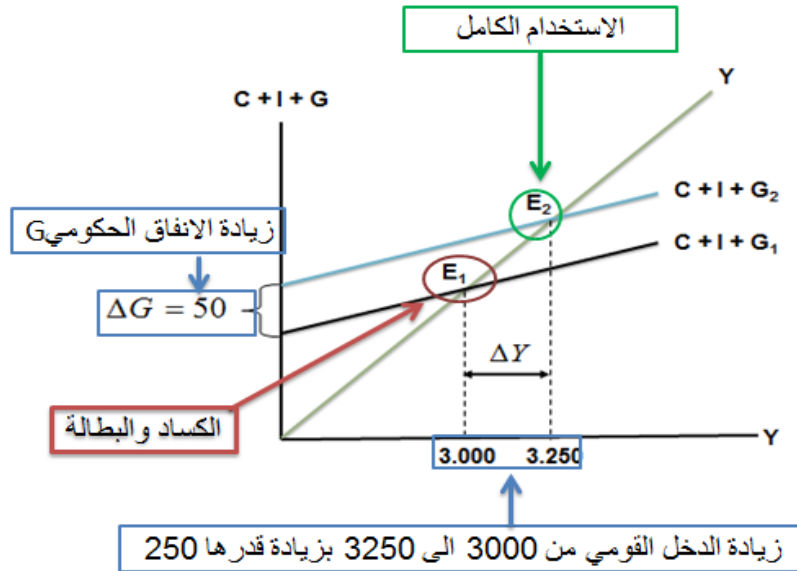
مضاعف الإنفاق الحكومي هو مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي.

ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية :

مضاعف الإنفاق الحكومي = التغير في دخل توازن الاقتصاد (Y) / التغير في الإنفاق الحكومي (G) = $\frac{1}{1-b}$

التغير في دخل توازن الاقتصاد (Y) = دخل توازن الاقتصاد الجديد - دخل توازن الاقتصاد القديم

التغير في الإنفاق الحكومي (G) = الإنفاق الحكومي الجديد - الإنفاق الحكومي القديم



إذا زاد الإنفاق الحكومي ، زاد الطلب الكلي، وينتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل ، و زاد الدخل القومي بمقدار 250

• الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة

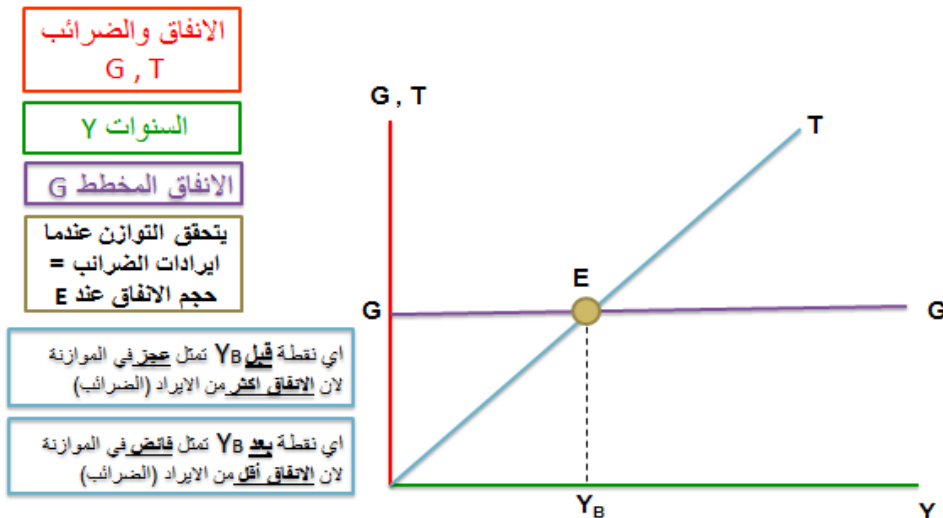
الموازنة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة، وبينما تكون الميزانية متوازنة دائماً، و قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات بل يمكن أن تسجل عجزاً أو فائضاً.

ويوضح الشكل التالي أنه قد يكون هناك

عجز بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T)

ا قد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات الضريبية (T) على النفقات الحكومية (G)،

قد يكون هناك توازن في حالة تعادل النفقات (G) مع الإيرادات (T).



• الموازنة المتوازنة

هي الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب

مضاعف الموازنة المتوازنة : هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G + \Delta T} = \left\{ \frac{1}{1-b} \right\} + \left\{ -b \frac{1}{(1-b)} \right\} \Rightarrow \frac{1-b}{1-b} = 1$$

• مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد "مغلق" وضريبة نسبية (t) على الدخل

في الحالة مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل

فإنه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات الرياضية التالية : شرط التوازن $Y = C + I + G$

في حال الاستثمار المخطط والإنفاق المخطط

الاستهلاك (C) = الاستهلاك الخاص (Ca) + الضريبة (b) × الدخل الشخصي المتاح (Y - tY)

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - نسبة الضريبة (t)

• مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل

في هذه الحالة نفترض لاقتصاد واقعي من أربعة قطاعات كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل وعليه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + m_1}$$

• قانون الميزة المطلقة

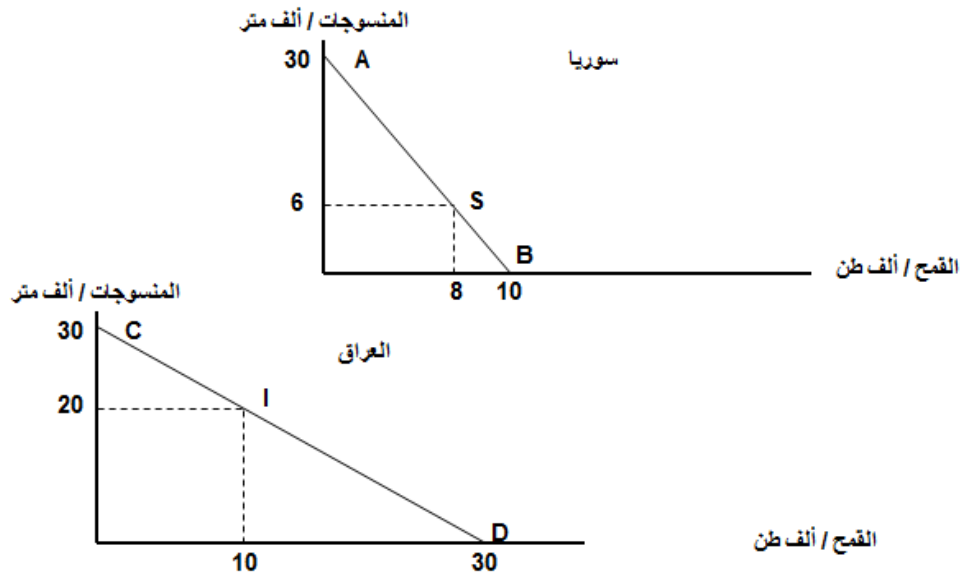
سبب قيام التجارة الدولية هو قانون الميزة المطلقة الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار.

• مبدأ الميزة النسبية

تكون التجارة مربحة لجميع الأقطار حتى في حالة وجود قطر معين يستطيع الإنتاج أكثر من سلعة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر. العراق يستطيع ان ينتج 30 قمح أو 30 منسوجات ولكنه اهتم بانتاج القمح اكثر وسخر له كمية اكبر من عناصر الانتاج لأن تكلفة انتاج القمح في العراق منخفضة سوريا تستطيع ان تنتج 10 قمح أو 30 منسوجات ولكنها اهتمت بانتاج المنسوجات اكثر وسخرت له كمية اكبر من عناصر الانتاج لأن تكلفة انتاج المنسوجات في سوريا منخفضة

جدول يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا				
تكلفة الفرص البديلة		القمح ألف طن / يوم	المنسوجات ألف متر / يوم	الدولة
القمح	المنسوجات	إنتاج	إنتاج	
1/3	3/1	10	30	سوريا
1/1	1/1	30	30	العراق

ويمكن رسمها بيانيا كالتالي



• مكاسب التجارة

تتمثل مكاسب التجارة في إمكانية تخصيص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية. فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي لإستهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما، وذلك كما يتبين من الجدول التالي :

جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا				
	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	$4 = 26 - 30$		$12 = 18 - 30$	

من الجدول أعلاه تكون مكاسب التجارة هي : الإنتاج - الاستهلاك

• الحلقة المفرغة للفقر

إنخفاض الإنتاجية + ارتفاع النمو السكاني ⇨ انخفاض الدخل الفردي ⇨ انخفاض الطلب والإدخار ⇨ انخفاض الاستثمار ⇨ استمرار الفقر.

الحلقة المفرغة للفقر

